

عَقْدُ تَمْوِيلِ السَّيَّارَةِ

مادة 1: الموضوع

1.1 يتم بموجب هذا العقد تنظيم المسائل المتعلقة بتمويل المركبات الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل، بما يتوافق مع تشريعات ومبادئ/معايير الصيرفة التشاركية، بالإضافة إلى تحديد حقوق والتزامات الطرفين.

المادة 2. نوع الائتمان
2.1. هو قرض استهلاكي.

المادة 3. مدة العقد:

3.1. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى يسدد العميل ديون تمويل السيارة (القرض) للبنك بكامل فروعها مع جميع التوابع، ويتم الوفاء بجميع الالتزامات.

المادة 4. معلومات البنك

4.1. معلومات البنك موجودة في قسم التوقعات أدناه.

مادة 5. مبلغ القرض الذي يمكن منحه

5.1. إجمالي مبلغ القرض/التمويل (رأس المال) مذكور في خطة السداد المرفقة.

5.2. في حالة منح القرض بالعملة الأجنبية، يتم احتساب معادل القرض بالليرة التركية استناداً إلى سعر شراء العملات الأجنبية الساري في البنك في تاريخ منح القرض.

5.3. بغض النظر عن نوع العملة المخصصة، يمكن للبنك منح القرض بالعملة الأجنبية وفقاً للتشريعات المعمول بها.

مادة 6. نسب توزيع الأرباح

6.1. نسبة توزيع الأرباح الشهرية المتفق عليها: %.....

نسبة توزيع الأرباح السنوية المتفق عليها: %..... و

نسبة التكلفة السنوية (نسبة توزيع الأرباح السنوية الفعالة): %.....

6.2. في حساب توزيع الأرباح لا يتم تطبيق توزيع الأرباح المركب، بل يتم حسابه بطريقة بسيطة على رأس مال القرض وفقاً لمدة السداد، ويتم تحصيله ضمن الأقساط.

6.3. في حساب نسبة توزيع الأرباح السنوية الفعالة تم استخدام رأس مال القرض، مدة السداد، نسبة توزيع الأرباح المتفق عليها، الضرائب، الرسوم والالتزامات القانونية الأخرى، بالإضافة إلى جميع مكونات الرسوم. إجمالي مبلغ دين القرض مذكور في خطة السداد المرفقة.

6.4. إن أحد العناصر الأساسية لتحديد نسبة توزيع الأرباح الأقل (وفقاً لما هو مذكور في المادة 6.1 من هذه الاتفاقية - وتكون النسبة الأقل في حالة إبرام/اختيار عقد تمويل المركبات بدون تأمين مرتبط بالقرض) هو أن العميل قد اختار؛ وفقاً لما هو مذكور في نموذج الإبلاغ قبل التوقيع على العقد وفي نموذج تفضيل عقد تمويل المركبات المرفق بهذا النموذج، القيام بتأمينات مرتبطة بالقرض وتجديدها (اختيار عقد تمويل المركبات

المؤمن عليه المرتبط بالقرض). يحتفظ البنك بجميع حقوقه ومطالبه في حال عدم قيام العميل بتنفيذ أي من التأمينات المرتبطة بالقرض التي قبلها/اختارها، أو إذا قام بالعدول عنها، إلغائها، إنهاؤها، أو عدم تجديدها. التأمينات المرتبطة بالقرض المتعلقة بعرض القرض المؤمن عليه¹:

التأمينات المرتبطة بالقرض المتعلقة بعرض القرض المؤمن عليه؛	الاسم	المدة	حالة التجديد

مادة 7. شروط منح القرض

7.1. يمكن منح القرض (التمويل) لشراء المركبة (أو المركبات) التي سيشتريها العميل.

7.2. يقوم العميل، كقاعدة عامة، بإبلاغ البنك بطلب القرض (التمويل) يجب أن يكون طلب التمويل والمركبة (أو المركبات) موضوع التمويل متوافقين مع مبادئ/معايير البنوك الإسلامية.

7.3. إذا لم يوجد ما يمنع من منح القرض، يتم دفع مبلغ القرض كقاعدة عامة إلى البائع (أو إلى مثله، أو وكيله، أو الشخص الذي يحدده البائع). يُسَدَّد القرض المُقَوِّم بالعملة الأجنبية بالليرة التركية بما يعادل سعر شراء العملة الأجنبية من شبك البنك في تاريخ السداد. يُعَدَّ العميل مديناً للبنك فوراً عند سداد مبلغ القرض للبائع، أو عند التعهد بسداده، أو عند تسليم شيك مُعَدَّ لقيمة القرض إلى البائع.

7.4. كقاعدة عامة، لا يُصرف القرض إلا بعد تقديم الضمانات. حتى في حال صرف البنك القرض دون الحصول على الضمانات، يُعَدَّ العميل مديناً به.

7.5. إذا تبين وجود أسباب مشروعة، مثل عدم صحة المعلومات أو المستندات التي قدّمها العميل أو الكفيل للبنك فيما يخص أمورهما الشخصية أو الاقتصادية أو غيرها، أو إذا تبين للبنك لاحقاً وجود ظروف لو كانت معلومة عند البداية لما تم تخصيص القرض، أو إذا ثبت أن القرض (التمويل) لا يتوافق مع مبادئ/معايير الصيرفة الإسلامية، فيجوز للبنك عدم صرف القرض أو صرفه جزئياً، حتى ولو تم استلام المركبة (المركبات) وتقديم الضمانات.

7.6. في حال استخدام القرض من قبل أكثر من شخص، يُشار إلى جميعهم مجتمعين بصفتهم "العميل"، ويكونون مسؤولين بالتضامن أمام البنك عن كامل الديون الناشئة عن هذا العقد، وذلك

¹ اللائحة المعدلة بشأن لوائح عقود القروض الاستهلاكية (الجريدة الرسمية - 31962/2022/09/23) المادة 3 المتعلقة باللائحة المادة 1/11 مع إضافة الفقرة (ش).

عَقْدُ تَمْوِيلِ السَّيَّارَةِ

وفقاً لأحكام المادة 162 وما بعدها من قانون الالتزامات التركي. رفعاً لأي لبس، يُعتبر "العميل" من عدة أشخاص أيضاً في حال استخدام أكثر من شخص لقروض منفصلة تتعلق بذات المركبة (أو المركبات).

7.7. نظراً لأن العميل هو من يحدد البائع ويختار المركبة (أو المركبات) ويتحمل مسؤولية استلامها من البائع، فإن البنك غير مسؤول عن أي مسائل تتعلق بالتسليم أو العيوب أو الحجز أو أي مسؤولية أخرى ذات صلة.

7.8. لا يمكن إجراء التأمين على القرض دون طلب صريح من العميل كتابياً أو عبر وسيلة حفظ بيانات دائمة. يمكن الحصول على خدمات التأمين من مزود خارج البنك أيضاً.

مادة 8. الرسوم المطلوبة من العميل

8.1. الرسوم التي سيتم طلبها من العميل فيما يتعلق بالقرض (أو التمويل) مدرجة في نموذج الإبلاغ المسبق للعقد، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من العقد ومرفقاً به. قبل العميل دفع الرسوم الواردة في نموذج الإبلاغ. يدفع العميل أيضاً رسوم الإشعارات التي وافق عليها والتي كانت مشروطة بموافقته. يمكن للبنك قيد الرسوم كمديونية في حساب العميل.

8.2. يمكن تعديل الرسوم أو زيادتها بما يتوافق مع التشريعات الخاصة بحماية المستهلك.

8.3. يتحمل العميل المسؤولية عن ضريبة معاملات البنوك والتأمين (BSMV) ومساهمة صندوق دعم استخدام الموارد (KKDF) التي تنشأ على الأرباح، وأي التزامات جديدة أو إضافية قد تنشأ نتيجة للأنظمة المتعلقة بالقروض المقومة بالعملات الأجنبية بسبب زيادة الأسعار في تواريخ سداد الأقساط، وذلك اعتباراً من تاريخ سريان الأنظمة، وكذلك ضريبة معاملات البنوك والتأمين (BSMV) ومساهمة صندوق دعم استخدام الموارد (KKDF) التي قد تنشأ في هذا السياق.

8.4. يتم دفع جميع رسوم الكاتب العدل الناشئة عن العقد وتأسيس الضمانات من قبل العميل.

8.5. يحق للعميل الحصول على نسخة من العقد مجاناً للسنة الأولى بعد تاريخ تنظيمه.

8.6. إذا رغب العميل في الحصول على التأمينات المتعلقة بالقرض من خلال البنك، فسيتم تحصيل قسط التأمين من العميل وفقاً لبوالص التأمين.

مادة 9. سداد دين القرض للبنك / خطة السداد

9.1. بسبب القرض المستخدم، يتم توزيع إجمالي المبلغ المستحق من العميل للبنك من حيث رأس المال، والأرباح، والضرائب، والرسوم، والالتزامات القانونية الأخرى، والرسوم، ويحدد المبلغ الذي سيتم دفعه لكل قسط، وعدد الأقساط، وفترة السداد، والمبلغ المستحق في خطة الدفع المرفقة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من العقد والملحق الذي يعد ملخصاً للحساب.

9.2. يتم سداد قرض القرض من قبل العميل عن طريق دفع الأقساط المذكورة في خطة الدفع للبنك نقداً ومرة واحدة في تواريخ سداد الأقساط. يدفع العميل أيضاً الضرائب، والرسوم، والرسوم، والصناديق، والرسوم التي يجب دفعها وفقاً للعقد والقوانين نقداً ومرة واحدة.

9.3. العميل مسؤول عن سداد كامل مبلغ القرض الوارد في خطة الدفع للبنك، ولا تؤثر المنازعات مع البائعين أو الأطراف الثالثة الأخرى المتعلقة بالسيارة (السيارات) المشتركة على التزام العميل بسداد القرض وأي ديون أخرى للبنك وفقاً للمدة والمبلغ والشروط المحددة.

9.4. يتم سداد الأقساط المحددة والقروض الأخرى المتعلقة بالقرض المقوم بالعملة الأجنبية، سواء نقداً أو بالعملات الأجنبية، كما هو أو وفقاً لسعر بيع العملات الأجنبية للبنك في تاريخ السداد الفعلي باليرة التركية. عند السداد نقداً، يتم أخذ المبلغ المقابل باليرة التركية وفقاً لسعر بيع العملات الأجنبية في تاريخ الحصول البنك الفعلي؛ وعند السداد بالعملات الأجنبية، يتم أخذ المبلغ المقابل باليرة التركية وفقاً لسعر بيع العملات الأجنبية في تاريخ تحصيل البنك الفعلي.

9.5. بغض النظر عن ما إذا كانت الأقساط مدفوعة بالعملة الأجنبية أو باليرة التركية، يتم سداد الأقساط مع جميع الضرائب، والرسوم، والصناديق، والمصاريف التي ستترتب بسبب فرق الصرف بين تاريخ منح القرض أو دفعه وتاريخ سداد كل قسط كما هو وارد في خطة الدفع، بما في ذلك ضريبة المعاملات المصرفية والتأمينية (BSMV) وصندوق دعم استخدام المصادر (KKDF) وجميع الضرائب والرسوم والصناديق والمصاريف الأخرى. الفروق الناتجة عن متابعة التمويل (القرض) بالعملة الأجنبية باليرة التركية تعتبر من إيرادات البنك.

9.6. سُدفع من قبل العميل جميع الضرائب والرسوم والصناديق والمصاريف التي تنشأ من حصص الأرباح، وفروق العملة، وأي سبب آخر، بما في ذلك (ضريبة المعاملات المصرفية والتأمينية) BSMV و (صندوق دعم استخدام الموارد) KKDF وجميع الضرائب والرسوم والصناديق والمصاريف الأخرى فور حدوثها، ومع كل قسط مستحق، وفي حال عدم دفعها، تخضع لأحكام الاستحقاق والتأخر في الدفع.

9.7. الدفع الجزئي لا يعني تنفيذ الدين، وإن قبول الدفع الجزئي لا يؤدي إلى التنازل عن حقوق البنك أو تجديد العقد أو تمديده. دفع أي مبلغ قسط بشكل كامل لا يعني أنه تم دفع الأقساط السابقة أو تم توزيع حصة الأرباح المتفق عليها على الأشهر/الفترة التالية، ولا يعني أنه تم تحصيل المبلغ المستحق للبنك بالكامل عن تلك الشهر/الفترة.

9.8. نظراً لأنه سيتم تحميل العميل كافة الالتزامات المترتبة على (ضريبة المعاملات المصرفية والتأمينية) BSMV و(صندوق دعم استخدام الموارد) KKDF وجميع الضرائب والرسوم والصناديق

بنك البركة التركي ش.م. (شركة مساهمة).

حي الانقلاب الدكتور. شارع عدنان بويوكدينيز رقم: 6 34768 عمرانية/إسطنبول

مكتب السجل التجاري في إسطنبول / 206671

رقم مرسيس: 0047000870200019

www.albaraka.com.tr / albarakatürk@hs03.kep.tr / 444 5 666

والمصاريف الأخرى التي يتطلبها التشريع ويجب دفعها اعتباراً من تاريخ التغيير، فإنه يمكن تعديل خطة الدفع بما يتناسب مع ذلك.

9.9. في حالة تحصيل المبالغ المدفوعة من العميل مقابل الدين الأصلي، سواء تم إصدار إيصال للعميل أو إرسال إشعار أو كشف حساب فقط بشأن الدين الأصلي أو إجراء إجراءات قانونية، يحتفظ البنك بحق المطالبة بالغرامات التأخيرية والأموال الإضافية الأخرى وفقاً لأحكام القانون بسبب تأخر المدين، فضلاً عن حقوقه الأخرى.

9.10. في حال عدم دفع الأقساط في تواريخ سدادها، سيتم المطالبة بالمبالغ المستحقة، والتحصيل، والمتابعة مع إضافة غرامة التأخير والعناصر الأخرى وفقاً للمادة 10 من العقد.

9.11. إذا تم فتح حساب يتعلق بالعقد، وتمت إجراء المعاملات المتعلقة بالقرض فقط من هذا الحساب، فلن يتم مطالبة العميل بأي رسوم أو نفقات تحت أي مسمى لهذا الحساب. سيتم إغلاق هذا الحساب عند سداد كامل دين القرض مع ملحقاته، ما لم يكن لدى العميل طلب كتابي مخالف.

مادة 10. غرامة التأخير

10.1. قبل العميل ودون أي اعتراض دفع غرامة التأخير المحسوبة بناءً على 30٪ من حصة الأرباح المتفق عليها في المادة 6 من العقد، وذلك عن كل قسط (رأس المال) لم يتم دفعه في تاريخ استحقاقه، وفي حالة حدوث التأخير الكامل في دفع الدين وفقاً للمادة 13.3 من العقد، فإن الغرامة تحتسب على إجمالي الدين (رأس المال) وفقاً للعدد الفعلي من الأيام المتأخرة (من تاريخ التأخر حتى تاريخ السداد الفعلي). لا يمنع هذا الحكم البنك من المطالبة بحقوقه القانونية المتعلقة بعواقب التأخير واستخدامها.

10.2. في الائتمان المدفوع باليرة التركية بعملة أجنبية، يحق للبنك إذا رغب في متابعة المبلغ الكامل للقرض اعتباراً من تاريخ استحقاقه، تحويله إلى اليرة التركية وفقاً لسعر بيع النقد الفعلي في البنك في ذلك التاريخ. في هذه الحالة، سيكون معدل غرامة التأخير المطبق على كامل المبلغ هو نفس معدل غرامة التأخير المحدد لليرة التركية.

10.3. في حال كان من الضروري دفع غرامة التأخير، يجب على العميل أيضاً دفع جميع الضرائب والرسوم والضرائب الأخرى، مثل ضريبة المعاملات البنكية والتأمينية (BSMV)، وصندوق دعم استخدام الموارد (KKDF)، بالإضافة إلى أي عمولات، رسوم، مصاريف وأي مدفوعات أخرى مرتبطة بغرامة التأخير.

مادة 11. حق الانسحاب

11.1. يحق للعميل الانسحاب من هذا العقد الائتماني خلال أربعة عشر يوماً دون إبداء أي سبب ودون دفع أي غرامة.

11.2. يجب توجيه الإخطار باستخدام حق الانسحاب إلى البنك كتابياً أو عبر وسيلة حفظ بيانات دائمة خلال مدة حق الانسحاب. في حال السداد المبكر لكامل مبلغ القرض خلال مدة حق الانسحاب، تُطبق أحكام هذه المادة دون الحاجة إلى أي إخطار. 2 تبدأ مدة حق الانسحاب من تاريخ توقيع العقد، وإذا تم تسليم نسخة من العقد للعميل بعد تاريخ التوقيع، فتبدأ المدة من تاريخ تسليم العقد للعميل.

11.3. إذا استفاد العميل من القرض؛ فيجب عليه دفع المبلغ الرئيسي، وأرباح العقد المحسوبة بناءً على نسبة ربح العقد للفترة من تاريخ استخدام القرض حتى تاريخ سداد المبلغ الرئيسي، بالإضافة إلى الرسوم/التكاليف المدفوعة أو التي ستدفع إلى أي مؤسسة أو جهة حكومية أو أطراف ثالثة، وذلك في غضون ثلاثين يوماً من إرسال إشعار التراجع إلى البنك. إذا لم يتم الدفع خلال هذه الفترة، يعتبر القرض غير ملغى.

مادة 12. الدفع المبكر

12.1. يحق للعميل دفع قسط واحد أو أكثر قبل استحقاقها، كما يمكنه سداد كامل مبلغ القرض أو جزء منه قبل موعد الاستحقاق. في هذه الحالات، يقوم البنك بتطبيق الخصم المطلوب وفقاً للتشريعات المعمول بها.

12.2. فيما يتعلق بتعويض الدفع المبكر، يتم التصرف بما يتوافق مع التشريعات الخاصة بالمستهلك.

12.3. بعد خصم نسبة الربح والعمولة، يتم إعداد خطة سداد جديدة بناءً على المبلغ الرئيسي، وإذا كان يتطلب دفع ضرائب أو رسوم أو غيرها، فإن الالتزامات المتعلقة بذلك تقع على عاتق العميل.

مادة 13. الاستحقاق، التأخير ونتائج

13.1. كل قسط من الأقساط الواردة في خطة الدفع يستحق في تاريخ استحقاق القسط المعني دون الحاجة إلى إشعار. إذا صادف تاريخ استحقاق القسط يوماً يُعتبر عطلة بموجب القوانين (مثل العطلات الرسمية أو عطلات نهاية الأسبوع)، فإن أول يوم عمل بعد ذلك هو تاريخ الاستحقاق وموعد الدفع.

13.2. إذا لم يتم دفع قسط من الأقساط المدرجة في خطة الدفع في تاريخ استحقاقه، يعتبر العميل في حالة تأخير فيما يتعلق بهذا القسط دون الحاجة إلى إشعار.

13.3. في حالة تأخر العميل عن دفع الأقساط، يحق للبنك طلب سداد كامل المبلغ المتبقي أو تنفيذ الالتزام. وفقاً لذلك، إذا تأخر العميل في سداد قسطين متتاليين على الأقل، وعلى الرغم من تحذيره بخصوص الاستحقاق ومنحه مهلة لمدة ثلاثين يوماً، وإذا لم يتم العميل بدفع دينه خلال هذه الفترة، يحق للبنك اللجوء إلى جميع

² تعديل لائحة تنظيم عقود القروض الاستهلاكية (الجريدة الرسمية - 31962/2022/09/23 المادة 5 المتعلقة بالجملة الأخيرة المضافة إلى المادة 24/3 من اللائحة).

الطرق القانونية والتعاقدية الممكنة للمطالبة والتحصيل الكامل للمبلغ المتبقي.

13.4. كما يحق للبنك استخدام حق الحجز، المقاصة، الخصم والتحويل على جميع الحقوق، والمستحقات، والحسابات الجارية الخاصة، وحسابات المشاركة، وحسابات الاستثمار/التخزين، والحسابات المحجوزة، والنقد، والأسهم والسندات، والتحويلات التي تم إرسالها أو سُئِرسل لصالحه، والاعتمادات المستندية، والسندات، والكمبيالات، والشيكات، وبوالص الشحن، وجميع الأوراق المالية والسندات التي تم تسليمها للتحصيل، وحسابات القروض وجميع الأصول الأخرى الموجودة في مقر البنك (المقر الرئيسي) وفروعه (بما في ذلك الفرع الرئيسي) حالياً أو مستقبلاً، سواء كانت مستحقة أم لا، دون الحاجة إلى إشعار.

13.5. في حالة التأخير، يحق للبنك أيضاً المطالبة بغرامة التأخير المنصوص عليها في المادة 10 من العقد، بالإضافة إلى الضرائب، الرسوم والالتزامات القانونية الأخرى التي سيتم حسابها على أساس هذه الغرامة من العميل. عند حساب غرامة التأخير التي يمكن المطالبة بها من العميل، يتم أخذ تاريخ دفع العميل كأساس. حتى في حالة التأخير، لا يمكن تطبيق حصة الربح المركب في أي عملية تتم بناءً على العقد.

13.6. فيما يتعلق بالطرق القانونية/الإجراءات التي سيتم اللجوء إليها لتحصيل الديون (مثل الحجز التحفظي، التدابير التحفظية، متابعة التنفيذ، الدعاوى، التحكيم، هيئة المحكمين، الوساطة وغيرها)، تتحمل العميل جميع التكاليف والنفقات المدفوعة من قبل البنك، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالإجراءات القضائية ورسوم المتابعة، والتي ستسجل كديون في حساباته تحت أي مسمى كان. سيكون العميل ملزماً بدفع هذه النفقات والتكاليف والمدفوعات، بالإضافة إلى المدفوعات الإضافية، بما في ذلك أتعاب الوكالة، ولكن دون أن تقتصر على ذلك.

مادة 14. الضمانات، عقد الرهن، المقاصة، التبادل، التحويل وحق الحجز

14.1. يوافق العميل على رهن السيارة(ات) التي تم شراؤها بواسطة القرض (التمويل)، مع جميع الأجزاء التكميلية والإضافات، لصالح البنك، بمبلغ لا يقل عن إجمالي مبلغ الدين المذكور في خطة الدفع. 14.2. يوافق العميل أيضاً على تقديم الرهن المنقولة، وغير المنقولة، ورهن الحقوق والمستحقات، وتحويل المستحقات، والكفالة، والضمان، وأي ضمانات عينية و/أو شخصية أخرى لصالح البنك وفقاً لما يراه البنك مناسباً/سيقره، وذلك بمبلغ لا يقل عن إجمالي مبلغ الدين المذكور في خطة الدفع وبدون أي قيود لصالح البنك.

14.3. ضمانات الرهن العقاري

14.3.1. إذا رأت البنك أن الرهن العقاري مناسباً وطلبته، يوافق العميل على تقديم رهن عقاري لصالح البنك بمبلغ لا يقل عن إجمالي مبلغ الدين المذكور في خطة الدفع، وبالمبلغ الذي تحدده

البنك، وذلك على العقار المذكور في "الملحق - 2: معلومات العقار المرهون وشروط الرهن" المرفق بهذا العقد، ويوافق العميل على تقديم الرهن العقاري من الدرجة الأولى وفي المركز الأول لصالح البنك. في حال طلب العميل، يمكن تزويده بنسخة من تقرير الخبرة المتعلق بالعقار، إن وجد.

14.3.2. يوافق العميل على أن "الملحق - 2: معلومات العقار المرهون وشروط الرهن" هو جزء لا يتجزأ من هذا العقد، ويقر ويعلن ويتعهد بأن الأحكام الواردة في هذا العقد، و"طلب إنشاء وتسجيل الرهن الموافقة"، و"وثيقة تسجيل الموافقة"، و"وثيقة الرهن الرسمية"، و"الملحق - 2: معلومات العقار المرهون وشروط الرهن" ستطبق معاً فيما يتعلق بالرهن المقرر.

14.3.3. يحق للبنك في أي وقت تحديد حالة العقار المرهون، أو مراجعته، أو تقدير قيمته وفقاً لطريقته الخاصة، وإذا رأى البنك ضرورة، يمكنه طلب ضمان جديد يكون مناسباً من حيث القيمة والخصائص استناداً إلى القيمة التي يحددها. سيتم تقييم قيمة العقار المرهون من قبل خبراء تقييم العقارات الذين يحددهم البنك. يوافق العميل على دفع نقدًا وبشكل فوري الرسوم والمصاريف الناتجة عن التقييم المذكور والمعاملات المرتبطة به، ويعلن ويتعهد بذلك.

14.3.4. إذا انخفضت قيمة العقار المرهون دون خطأ من جانب المقرض، فلن يتمكن المقرض من تحصيل التعويض الذي يحق له بموجب المادة 867 من القانون المدني التركي دون موافقة البنك وإشعاره. يحق للبنك، إذا رغب، تحصيل التعويض من الشخص الذي سيدفعه دون الحاجة إلى موافقة العميل، حتى وإن كانت هناك مدة مستحقة، وخصمه من دين العميل.

14.4. يوافق العميل والكفلاء على أن جميع الحسابات (الجارية الخاصة، حسابات المشاركة، وحسابات الاستثمار/التخزين) التي تم فتحها أو سُتفتح في جميع فروع البنك (بما في ذلك الفرع الرئيسي)، سواء كانت مرتبطة برقم العميل أم لا، وجميع المستحقات والأرصدة (بما في ذلك كافة العوائد مثل أرباح المشاركة) التي نشأت أو ستنشأ في تلك الحسابات، وكذلك التحويلات، الاعتمادات المستندية، السندات، الكمبيالات، الشيكات وأي مبالغ تم تحصيلها منها، بالإضافة إلى الأسهم، بوالص الشحن، وكل أنواع الأوراق المالية مثل شهادات الإيجار، حصص المشاركة، صناديق الاستثمار، شهادات المنتجات، وكل أنواع الأوراق المالية/أدوات سوق المال وقيمها، وما إلى ذلك، وتوافق أيضاً على أن جميع الأصول والمستحقات، والحقوق الأخرى، سواء كانت مضمونة بسندات أم لا، والموجودة حالياً أو المستقبلية في مقر البنك (المقر الرئيسي) وفروعه (بما في ذلك الفرع الرئيسي)، ستكون مرهونة لصالح البنك حتى حد إجمالي المبلغ المذكور في خطة السداد، ويقرون أيضاً بأن البنك يمتلك الحق في الحجز، المقاصة، التحويل والخصم على جميع هذه الأصول.

عَقْدُ تَمْوِيلِ السَّيَّارَةِ

العميل :	تحصيل مبالغ التأمين من قبل البنك من شركة التأمين وخصمها من دين القرض. يجب على البنك قبول بوليصة التأمين التي يوفرها العميل من شركة التأمين التي يختارها، شريطة أن تتوافق مع مبلغ القرض وفترته، وأن تكون مرهونة للبنك، دون أن تؤدي إلى تغيير في شروط القرض المقدم للعميل. يجب أن تكون التأمينات المرتبطة بالقرض متوافقة مع المبلغ المتبقي من الدين ومدة القرض، بهدف تأمين سداد القرض. ³
الكفيل :	يجب أن تكون التأمينات المرتبطة بالقرض متوافقة مع موضوع القرض. لا يمكن شراء أكثر من تأمين واحد يحتوي على نفس الضمان للقرض. يمنع إجراء تأمين يتجاوز مبلغ القرض. ⁴
الكفيل :	14.11.2. في مرحلة استخدام القرض، إذا رغب العميل في الحصول على تأمين من شركة التأمين التي هي وكيل للبنك، فسيتم إصدار وثائق التأمين المتعلقة بذلك بشكل منفصل، وسيتم تحصيل الأقساط من العميل بشكل منفصل.
الكفيل :	14.11.3. لتكون وثائق التأمين التي تم أخذها من قبل العميل مسبقاً أو التي لن يتم إجراؤها من خلال البنك قابلة للربط بالقرض في إطار هذا العقد، يجب أن تتوافق وثائق التأمين ذات الصلة أولاً مع إجمالي المبلغ المدفوع المكتوب في خطة الدفع، والمواعيد النهائية، والتفاصيل الأخرى مع القرض.

مادة 15. عقد الكفالة

- 15.1. المتعهدون (الكفلاء) مسؤولون بصفة كفلاء عن جميع ديون القرض التي نشأت أو ستنشأ نتيجة لهذا العقد تجاه البنك، وذلك في حدود مبلغ الكفالة. الكفالة هي كفالة عادية.
- 15.2. لقد قبل الكفلاء أنهم كفلاء بشكل مستقل ومنفصل عن بعضهم البعض (عن العميل والكفلاء الآخرين)، وأنهم مسؤولون عن كامل دين الكفالة وفقاً للمادة 4/587 من قانون الالتزامات التركي.
- 15.3. يقبل الكفلاء بحق البنك في الرهن، والحجز، والمقاصة، والتحويل، والخصم على الأصول المذكورة في المادة 14 من العقد ووفقاً لأحكام نفس المادة.
- 15.4. يجوز للبنك تخصيص التحصيلات أولاً لتسديد الديون التي لم يتم تغطيتها بالكفالة.

مادة 16. معلومات عقد القرض المرتبط

- 16.1. بموجب المادة 5/30 من قانون حماية المستهلك رقم 6502 ("TKHK")، ما لم يكن هناك عقد محدد بين البنك والبائع أو المزود يتعلق بتوريد سلعة أو خدمة معينة، فإن القرض المقدم لا يُعتبر قرضاً مرتبطاً، وبالتالي فإن هذا القرض ليس قرضاً مرتبطاً. ومع ذلك، إذا كانت الاتفاقية تعتبر عقد قرض مرتبط وفقاً للمادة 30 من قانون حماية المستهلك (TKHK)، فسيكون للمستهلك الحقوق التالية:

³ اللائحة المتعلقة بتعديل لائحة عقود القروض الاستهلاكية (الجريدة الرسمية 31962/2022/09/23 - المادة 6 المتعلقة بالفصل 26 من اللائحة، مع إضافة الفقرة رقم (3).

⁴ اللائحة المتعلقة بتعديل لائحة عقود القروض الاستهلاكية (الجريدة الرسمية 31962/2022/09/23 - المادة 6 المتعلقة بالفصل 26 من اللائحة، مع إضافة الفقرة رقم (3).

عَقْدُ تَمْوِيلِ السَّيَّارَةِ

أ) في حال قيام العميل بالانسحاب من عقد توريد السلع أو الخدمات، وتوجيه إشعار الانسحاب في غضون فترة الانسحاب المحددة، سواء كان ذلك كتابيًا أو من خلال وسيط يخزن البيانات بشكل دائم وقابل للوصول من قبل البنك، فإن عقد القرض المرتبط ينتهي أيضًا دون التزام بتعويض أو شرط جزائي. في حالة الانسحاب، يُطبق البند 11 من العقد.

ب) في القروض المرتبطة، إذا لم يتم تسليم أو تنفيذ السلع أو الخدمة على الإطلاق أو بشكل صحيح، يحق للعميل الرجوع عن عقد البيع أو استخدام حقه في خصم الثمن، وفي هذه الحالة يكون البائع والمورد والبنك مسؤولين بالتضامن. في حال استخدام العميل حقه في خصم الثمن، يتم تخفيض القرض المرتبط بنفس النسبة ويتم تعديل خطة الدفع وفقًا لذلك. في حال استخدام العميل حقه في فسخ العقد، يكون البائع، المزود والبنك مسؤولين بالتضامن عن إعادة المدفوعات التي تم القيام بها حتى ذلك اليوم. ومع ذلك، فإن مسؤوليات البنك المنصوص عليها في هذه المادة تكون محدودة بسنة واحدة ابتداءً من تاريخ تسليم البضاعة أو تنفيذ الخدمة في حالة عدم تسليم البضاعة أو تنفيذ الخدمة كما هو منصوص عليه في عقد البيع أو عقد القرض المرتبط، أو من تاريخ تسليم البضاعة أو تنفيذ الخدمة في حالة تسليم البضاعة أو تنفيذ الخدمة، وذلك بحد أقصى مع مبلغ القرض المستخدم.

مادة 17. طرق تقديم الشكاوى المتعلقة بالنزاع

17.1. إذا كان العميل "مستهلكًا" والنزاع يتعلق "بمعاملة استهلاكية"، في حالة النزاع يمكن للعميل التقدم بشكاوى إلى البنك أو مباشرة إلى لجنة التحكيم لشكاوى العملاء التابعة لجمعية البنوك الإسلامية التركية. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لأحكام التشريعات ذات الصلة، يمكن للعميل تقديم طلبه بشأن النزاع إلى لجنة تسوية المنازعات الخاصة بالمستهلك أو إلى المحكمة الاستهلاكية بشرط التقدم إلى الوسيط قبل رفع الدعوى وفقًا للمادة 73/أ من قانون حماية المستهلك.

مادة 18. إيضاح بشأن البيانات الشخصية

18.1. في إطار "الالتزام بإعلام المسؤول عن البيانات" وفقًا لقانون حماية البيانات الشخصية، تم إبلاغ الأفراد الواقفين طرفًا في العقد من قبل البنك في "نموذج الإبلاغ المسبق للعقد". سيتمكن الأفراد من الوصول إلى هذه الإشعارات أيضًا من خلال العنوان www.albaraka.com.tr.

مادة 19. تحذير من استخدام الشروط العامة للمعاملات وقبول العميل/الكفلاء

19.1. تم إعداد العقد مسبقًا من قبل البنك ويحتوي على الشروط العامة للعمل. قبل توقيع العقد، تم تزويدهم بنموذج الإعلام قبل العقد بغرض المراجعة والحصول على المعلومات، وتم إعلامهم أيضًا بأنه يمكن الحصول على معلومات مفصلة من خلال زيارة موقع البنك www.albaraka.com.tr أو من خلال التوجه إلى فروع البنك. أقر العميل/الكفلاء بأنهم قد حصلوا على المعلومات الكافية

ووافقوا على استخدام الشروط العامة للمعاملات، وتم توقيع هذه الاتفاقية.

مادة 20. الأحكام غير القابلة للتطبيق

20.1. في حال عدم كون العميل مستهلكًا أو عدم كون القرض من نوع القروض الاستهلاكية، فلن تُطبق الأحكام التي تنص على حقوق العميل المستهلك وفقًا للتشريعات الخاصة بالمستهلك وأحكام هذه الاتفاقية التي تحدد حقوق العميل المستهلك.

المرفق: خطة السداد

ملحق - 2: معلومات العقار المرهون وشروط الرهن (في حال تقديم ضمان عقاري)

ملحق - 3: طلب إنشاء وتسجيل رهن تأكيدي (في حال تقديم ضمان عقاري)

تاريخ التنظيم:/...../.....

التوقيعات
البنك الاسم التجاري: بنك البركة التركي ش.م. (شركة مساهمة). العنوان: حي الانقلاب الدكتور. شارع عدنان بويوكدينيز رقم: 6 عمرانية/إسطنبول المركز - رقم السجل: عمرانية- إسطنبول/206671 رقم مرسيس: 0047000870200019 الهاتف/الفاكس: 0216 666 16 00 / 0216 666 01 01 KEP عنوان: albarakaturk@hs03.kep.tr عنوان الإنترنت: www.albaraka.com.tr ختم البنك وتوقيعه:
العميل:
الاسم و اللقب: رقم الهوية التركية: رقم الهاتف: العنوان: يُرجى كتابة عبارة "استلمت نسخة من العقد باليد" بخط اليد والتوقيع عليها. التوقيع:

بنك البركة التركي ش.م. (شركة مساهمة).

حي الانقلاب الدكتور. شارع عدنان بويوكدينيز رقم: 6 34768 عمرانية/إسطنبول

مكتب السجل التجاري في إسطنبول/206671

رقم مرسيس: 0047000870200019

www.albaraka.com.tr / albarakaturk@hs03.kep.tr / 444 5 666

عَقْدُ تَمْوِيلِ السَّيَّارَةِ

"استلمت نسخة من العقد باليد".
التوقيع:

الكفيل

الاسم و الكنية/العنوان التجاري:

الرقم الوطني للجمهورية التركية / رقم الضريبة:

مبلغ الكفالة :

تاريخ الكفالة :

العنوان:

"استلمت نسخة من العقد باليد".

التوقيع:

الكفيل

الاسم و الكنية/العنوان التجاري:

الرقم الوطني للجمهورية التركية / رقم الضريبة:

مبلغ الكفالة :

تاريخ الكفالة :

العنوان:

"استلمت نسخة من العقد باليد".

التوقيع:

الكفيل

الاسم و الكنية/العنوان التجاري:

الرقم الوطني للجمهورية التركية / رقم الضريبة:

مبلغ الكفالة :

تاريخ الكفالة :

العنوان:

بنك البركة التركي ش.م. (شركة مساهمة).

حي الانقلاب الدكتور. شارع عدنان بويوكدينيز رقم: 6 34768 عمرانية/إسطنبول

مكتب السجل التجاري في اسطنبول / 206671

رقم مرسيس: 0047000870200019

www.albaraka.com.tr / albarakaturk@hs03.kep.tr / 444 5 666

تاریخ النشر <ONAY_TAR>

<DOC_KODU> / <REV_NO>